

† ◦ ΧΗΛΕ† | ΗΣ ◦ ΥΟΞΘ

◦ ΘΩΗ ◦ Γ ◦ Ι

◦ Θ Ζ Ζ Ε Γ | Ε Γ Ε Ε Π ◦ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 28 يونيو 2016

العدد 502

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
06.....	أنشطة الرئاسة
09.....	الجلسات العمومية
10.....	أشغال وبرامج اللجان الدائمة
12.....	الدبلوماسية البرلمانية
13.....	صدر حديثاً

اجتماع رقم 32

ليوم الإثنين 20 يونيو 2016

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 20 يونيو 2016 اجتماعه الأسبوعي برئاسة
رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بنشماش وحضور السادة :

- | | | |
|------------------|---|------------------------|
| محمد الأنصاري | : | الخليفة الأول للرئيس؛ |
| محمد الحلوطي | : | الخليفة الثاني للرئيس؛ |
| حميد كوسكوس | : | الخليفة الثالث للرئيس؛ |
| نائلة مية التازي | : | الخليفة الخامس للرئيس؛ |
| العربي لمرشي | : | محاسب المجلس؛ |
| رشيد المنباري | : | محاسب المجلس؛ |
| أحمد تويزي | : | أمين المجلس. |

فيما اعتذر عن الحضور السادة :

- | | | |
|-------------------|---|---------------|
| عبد الوهاب بلفقيه | : | محاسب المجلس؛ |
| أحمد لحريف | : | أمين المجلس؛ |
| محمد عدال | : | أمين المجلس. |

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ علاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية :

- قرار رقم 2016/32/1 بالموافقة على طلب فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاشتراكي بإحالة مشروع قانون رقم 14/79 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز على المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد إبداء الرأي.
- ### ❖ التشريع:

- قرار رقم 2016/32/2 بمرجحة النصوص التشريعية الجاهزة التالية خلال جلسة عمومية يوم الثلاثاء 21 يونيو 2016 مباشرة بعد حصة الأسئلة الشفهية:
- مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية والبنيات الأساسية بتاريخ 13 يونيو 2016 بالإجماع بدون تعديل.
- مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المرح الوطني محمد الخامس" (في إطار قراءة ثانية). (وافقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بتاريخ 13 يونيو 2016، بالإجماع بدون تعديل.
- مقترح قانون يتعلق بكراء العقارات والمحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي - قراءة ثانية - في جلسة عمومية قادمة.

❖ الأسئلة الشفهية:

- قرار رقم 2016/32/3 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 21 يونيو 2016 التي سيرأسها الخليفة الثالث للرئيس السيد حميد كوسكوس والسيد أحمد التوزي كأمين للجلسة.

❖ العلاقات الخارجية:

- ← قرار رقم 2016/32/4 بالموافقة على حضور أشغال المنتدى الأول حول التحالفات والتكتلات الذي دعا إليه رئيس COP 22 والذي سيعقد يومي 23 و 24 يونيو 2016 بالرباط.

❖ شؤون إدارية:

- ← قرار رقم 2016/32/5 بالموافقة على طلب وضع رهن الإشارة الذي تقدم به السيد عبد الحكيم لمرباط للاشتغال داخل المصالح الإدارية لفريق الأصالة والمعاصرة.

1- التشريع

1.1 - إخبار بتوصل مجلس النواب بالمقترحات التالية:

- مقترح قانون يقضي بإحداث المجلس الوطني الاستشاري للصحة. تقدم به فريق العدالة والتنمية.
 - مقترح قانون يقضي بإحداث وكالة وطنية للبناياات العمومية. تقدم به فريق العدالة والتنمية.
 - مقترح قانون إطار يتعلق بالمناخ. يقدم به فريق العدالة والتنمية.
 - مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. تقدم به فريق العدالة والتنمية.
- 1.2 - رسالة موجهة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى السيد رئيس مجلس المستشارين قصد العمل على تحسيس مختلف مكونات المجلس من أجل إعادة النظر في مقتضيات مشروع القانون رقم 19.12 المحدد لشروط اشتغال العمال المنزليين.

2- شؤون برلمانية:

- 1.2 - بيانات وأرقام حول نسب الحضور والغياب في الجلسات العمومية منذ انطلاق السنة التشريعية.

3- العلاقات الخارجية:

- 3.1 - إخبار بالتركيبة الجديدة للجنة العلاقات الدولية والتجارة الخارجية بالجمعية التشريعية لكوستاريكا للفترة الممتدة ما بين 2016 و 2017 .

3.2 - تقارير:

- تقرير حول مشاركة مجلس المستشارين في أشغال الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي انعقدت بطنجة يومي 28 و 29 ماي 2016؛
- تقرير حول مشاركة وفد مجلس المستشارين في أشغال المؤتمر 14 للاتحاد البرلماني الإفريقي العربي الذي احتضنته أبيدجان يومي 4 و 5 ماي 2016.

4- شؤون تنظيمية :

5.1 - تعيين فريق التجمع الوطني للأحرار للسيد لحسن أدعي نائبا لرئيس الفريق خلال الفترة الممتدة من 19 يونيو إلى غاية 6 يوليو 2016 .

6- الأنشطة الإشعاعية للمجلس :

6.1 - الخلاصات الأولية للقاء الدراسي حول آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني الذي نظمه مجلس

المستشارين يوم الخميس 16 يونيو 2016.

■ رئيس مجلس المستشارين يدعو بجنيف إلى دور أكبر للبرلمانات في مجلس حقوق الإنسان



دعا السيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين، يوم الأربعاء 22 يونيو 2016 بجنيف، إلى دور أكبر للبرلمانات في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بالنظر لمساهمتها الأساسية في تطبيق الآليات الدولية. وأوضح خلال نقاش أمام المجلس حول حصيلة مساهمة المؤسسات التشريعية في أنشطة مجلس حقوق الإنسان، أن ذلك يتطلب وقتا لتعميمه بالنظر لتنوع الممارسات والسياقات في مجال العمل البرلماني. كما حث المجتمع المدني على الاضطلاع بدور حاسم في هذا الاتجاه.

ودعا رئيس مجلس المستشارين إلى مأسسة إمكانية مساهمة البرلمانات الوطنية بتقديم تقارير موازية أمام هيئات المعاهدات أو في إطار الاستعراض الدوري الشامل، بما يتطلبه ذلك من تعديل على مستوى المساطر ذات الصلة على مستوى مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة. وتم التأكيد خلال هذا اللقاء على ضرورة انفتاح البرلمانات الوطنية بشكل أفضل على الآليات الدولية لحقوق الإنسان كشرط لدفع العمل التشريعي نحو نتائج أكثر فاعلية. وأبرز السيد حكيم بن شماش، بالمناسبة، التجربة المغربية في مجال ملائمة التشريعات الوطنية والنصوص المعيارية المعتمدة على المستوى الدولي.

وأشار، في هذا الصدد، إلى إحدى عناصر قوة التجربة المغربية في مجال العلاقات بين مؤسسات حماية حقوق الإنسان و النهوض بها و البرلمانات، و التي يعتبر البرلمان المغربي أحد البرلمانات القليلة التي سلكت سبيل مأسسة هذه العلاقة بالاستناد إلى مبادئ بلغراد المصادق عليه بمقتضى قرار مجلس حقوق الإنسان في فبراير 2012.



وأوضح أن مجلسي البرلمان (مجلس النواب و مجلس المستشارين) والمجلس الوطني لحقوق الإنسان استندوا كل في مجال اختصاصه على النقطتين 20 و 22 من مبادئ بلغراد المذكورة من أجل توقيع مذكرة تفاهم، بتاريخ 10 ديسمبر 2014 حددت كهدف استراتيجي مشترك لها "التعاون و العمل على اعتبار المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في مجالات التشريع ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية."

وتسمح مذكرة التفاهم هذه، بضيف السيد بن شماش، بتعبئة مشورة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال اعتبار مقاربة حقوق الإنسان في عملية التشريع و ملائمة النظام القانوني الوطني مع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، واستشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال دراسة أثر مشاريع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والموجودة قيد المصادقة على المنظومة القانونية الوطنية وعلى التزامات المملكة في مجال حقوق الإنسان، وفي مجال تقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان، وكذا في مجال دعم القدرات في مجال مقاربة حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقال إن إحدى جوانب قوة مذكرة التفاهم تكمن في كونها تنص على إعداد البرلمان بمجلسيه بمعية المجلس الوطني لحقوق الإنسان استراتيجية مشتركة لمتابعة التوصيات التي تقدمها الآليات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان متابعه منهجية. كما أن مذكرة التفاهم تتيح إمكانية إنجاز مختلف البرامج المدرجة في إطارها بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الأكاديمية الوطنية والدولية، والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية. وشدد رئيس مجلس المستشارين على أن هذه المرتكزات ذات الطابع المعياري والتعاقدية في آن واحد هي التي مكنت مجلس المستشارين من تحقيق ثلاث مكاسب استراتيجية هامة في مجال تقوية دوره المتعلق بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا دوره المتعلق بملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع التزاماتنا الاتفاقية.

ويتمثل المكتسب الأول، يقول السيد حكيم بن شماش، في تعبئة الدور الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر طلب آرائه الاستشارية في مشاريع قوانين ذات علاقة وثيقة بالحقوق المضمونة بمقتضى الدستور وبمقتضى الاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، كمشروع القانون المتعلق بشروط الشغل والتشغيل للعمال المنزليين والقانونين التنظيميين المتعلقين بممارسة الحق في تقديم الملتزمات في مجال التشريع والعرائض إلى السلطات العمومية وكذا مشروع القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بها، علاوة على المساهمة المستمرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في أورش التفكير التشاركي التي أطلقها مجلس المستشارين خلال هذه السنة في مجال العدالة الاجتماعية وضمان الطابع الفعلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وكذا في مجال إرساء مقاربة حقوق الإنسان على مستوى السياسات العمومية الترابية التي تندرج في إطار اختصاصات مجالس الجماعات الترابية (مجالس الجهات، مجالس العائلات والأقاليم و مجالس الجماعات).

أما المكتسب الثاني فيتمثل في عمل مجلس المستشارين الحالي على إعداد إطار مفاهيمي ومنهجي لتقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان بما في ذلك منظور النوع الاجتماعي، حيث تمت تجربة هذا الإطار بشكل أولي في تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالحكامة الترابية خلال السنة الفارطة.

أما ثالث المكتسبات فيتوخى إضفاء طابع استراتيجي واستشرافي

و مستديم على مختلف ما تم ترصيده، وعرضه بشكل مختصر في هذه الورقة. و يتعلق الأمر باستراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة من 2015-2017 والتي تتضمن عددا من الإجراءات الأساسية ذات الصلة المباشرة بالاعتبار الأفقي لمقاربة حقوق الإنسان.

وذكر رئيس مجلس المستشارين، في بداية مداخلته، بأن تصدير دستور المملكة الذي يشكل جزءا لا يتجزأ منه، يكرس التزام الدولة المغربية ب"حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما؛ مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئ؛" وكذا "جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملائمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة".

وأكد على أن هذا المنحى تم تكريسه في النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان، حيث يتضمن النظام الداخلي لمجلس المستشارين على سبيل المثال مقتضيات خاصة بعلاقة المجلس بمؤسسات و هيئات حماية الحقوق و الحريات والحكمة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

وحضر هذا الاجتماع أيضا المندوب الوزاري لحقوق الإنسان السيد محجوب الهيبة والسفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة السيد محمد أوجار.

المصدر: ومع

■ جلسة عمومية للدراسة والتصويت نصوص قانونية جاهزة.



عقد مجلس المستشارين جلسة عمومية يوم الثلاثاء 21 يونيو 2016 برئاسة المستشار السيد حميد كوسكوس الخليفة الثالث لرئيس المجلس صادق خلالها بالإجماع على النصوص القانونية التالية:

- مقترح قانون يتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، في إطار قراءة ثانية؛
- مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتاءية؛
- مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس"، في إطار قراءة ثانية.

أشغال اللجان الدائمة

1- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الثلاثاء 21 يونيو 2016 صادقت خلاله على مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي.

ويرتكز هذا المشروع على مرجعيات مختلفة وطنية ودولية تتوخى تطوير الإطار القانوني لممارسة مهنة الصحافة، منها التوجيهات الملكية السامية والدستور، وخطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية إضافة إلى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وكذا توصيات الكتاب الأبيض للحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع. ويهدف هذا النص التشريعي إلى ضمان المزيد من توسيع مجال الحريات العامة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع وصيانة ثوابت الأمة، والنهوض بضمانات حرية التعبير في مدونة الصحافة والنشر وعدم التراجع عن المكتسبات.

كما يهدف بالأساس إلى تنزيل أحكام الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات وبثوابت الأمة، وكذا إصلاح الإطار القانوني الحالي المتعلق بالجرائم المرتكبة عن طريق كل وسيلة تحقق العلنية وفق قاعدتي الحرية والمسؤولية.

ويمكن إجمال القضايا التي جاء بها هذا النص التشريعي، في تدقيق بعض المصطلحات الواردة في النص الجنائي، وتقليص العقوبات السالبة للحرية، والوفاء بالالتزامات الدولية للمغرب وملء الفراغ القانوني في مجال التحريض على ارتكاب الجرائم، علاوة على فسخ المجال للحكم بإحدى العقوبتين دون الجمع بينهما متى أمكن ذلك.

2- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الإثنين 27 يونيو 2016 صادقت خلاله بالأغلبية على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 71.14 يغير ويتم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية؛
- مشروع قانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون في نظام المعاشات المدنية؛
- مشروع قانون رقم 96.15 يغير ويتم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد.

وكانت اللجنة قد صادقت، قبل ذلك، بالإجماع على مشروع قانون رقم 95.15 يغير ويتم القانون رقم 013.71 المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية.

برنامج اجتماعات اللجان

-1

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

● الثلاثاء 28 يونيو 2016 على الساعة الثانية عشرة زوالاً:

← تقديم مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي.

-2

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

● الثلاثاء 28 يونيو 2016 على الساعة الحادية عشرة صباحاً:

← مواصلة البت في التعديلات والتصويت على مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية.

● الأربعاء 29 يونيو 2016

■ على الساعة العاشرة والنصف صباحاً:

← الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.

■ على الساعة الحادية عشرة صباحاً:

← الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية.

- رئيس مجلس المستشارين يتأرض وفدا برلمانيا للمشاركة في أشغال الدورة 32 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف.



في إطار الدورة 32 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، ترأس السيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين، وفدا برلمانيا للمشاركة في أشغال الاجتماع المنعقد بهذه المناسبة حول موضوع: "مساهمة البرلمانات في أشغال مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل"، وذلك يوم الأربعاء 22 يونيو 2016.

ويندرج هذا اللقاء الذي ألقى خلاله رئيس مجلس المستشارين كلمة حول موضوع " دور البرلمانات الوطنية في الحماية والنهوض بحقوق الإنسان: تجربة مجلس المستشارين"، في إطار تفاعل البرلمانات مع آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان ولاسيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، والمساهمة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

وللإشارة فإن وفد المجلس ضم كلا من:

■ السيد المستشار عبد الوهاب بلققيه، محاسب

مجلس المستشارين؛

■ السيدة المستشارة أمال العمري، رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين.





صدر يوم الاثنين 20 يونيو 2016 العدد الحادي والعشرون من
الجريدة الرسمية للبرلمان - نشرة مداولات مجلس المستشارين.
وتتمثل محتويات هذا العدد في:

■ **محضر الجلسة الثالثة والخمسين ليوم الثلاثاء فاتح رمضان 1437 (7 يونيو 2016).**

← **جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.**

■ **محضر الجلسة الرابعة والخمسين ليوم الثلاثاء فاتح رمضان 1437 (7 يونيو 2016).**

← **جدول الأعمال: مناقشة عرض السيد الرئيس**

الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال
المجلس أمام البرلمان برسم سنة 2014.

■ **محضر الجلسة الخامسة والخمسين ليوم الثلاثاء 8 من رمضان 1437 (14 يونيو 2016).**

← **جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.**

■ **محضر الجلسة السادسة والخمسين ليوم الثلاثاء 8 من رمضان 1437 (14 يونيو 2016).**

← **جدول الأعمال: انتخاب ثلاثة (3) أعضاء بالمحكمة الدستورية لأول مرة.**

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 537218371

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.Parlement.ma